

رسائل
إلى المحرر

رد على النايلسي

تعليقاً على ما نشر في صحيفة «الأخبار» (الخميس 27 تموز 2017، رداً على ما نشرته «الأخبار» يوم 24 تموز 2017 بعنوان «القضاء يغطي مزرعة مخالفة»)، ندلي بما يلي:

استوقفنا حدّ الذهول ما أدلى به السيد علي النايلسي نظراً لحجم المغالطات الواردة فيه والجرأة في قول ما يخالف الحقائق، وبينها:

أولاً: إن قرار محافظ لبنان الجنوبي بإقفال المزرعة العائدة للسيد علي النايلسي لا يزال سارياً لتاريخه، ولا يعرقل تنفيذه سوى المهل التي يمنحها النائب العام الاستثنائي في الجنوب.

ثانياً: إن الاعتراض المقدم من السيد علي النايلسي أمام حضرة قاضي الأمور المستعجلة في صيدا يتناول القرار الصادر عن القاضي عينه بتاريخ سابق والقاضي بإقفال المزرعة وليس قرار محافظ الجنوب، وبالتالي فإن ما قرره قاضي الأمور المستعجلة في صيدا هو الرجوع عن قراره القاضي بالإقفال من دون أي تعرض لقرار المحافظ.

ثالثاً: إن الخبيرة المعيّنة من قبل قاضي الأمور المستعجلة قد لحظت في تقريرها أن مزرعة السيد النايلسي تتسع لمئتين وثلاثين رأساً من الأبقار، وأوردت في تقريرها أن مخاوف أهالي بلدة قاعقبة الصنوبر في محلها. وفي الإطار عينه فقد حضرت وزارة البيئة موافقتها على إنشاء المزرعة بلا يتعدى عدد رؤوس الأبقار 230 رأساً.

رابعاً: إن موافقة وزارة البيئة على إنشاء مزرعة وليس على الاستثمار هي لا تشكل سوى رأي استشاري لمحافظ الجنوب صاحب الصلاحية بالترخيص.

بلدية قاعقبة الصنوبر



توضيح

إن السيد صادق الحجيري، الذي ورد اسمه في تقرير الزميل رامي حمية المنشور في عدد أمس بعنوان «العراولة مطمئنون إلى عودة جرودهم» ليس رئيس تكتل هيئات المجتمع المدني في عرسال، بل أستاذ ثانوي من بلدة عرسال.

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

في الواجهة

ما بعد حرب الجرود: كيف يقرّشها

قبل ان تنتهي حرب جرود عرسال، بدأت الخطوة التالية - وهي حرب جرود رأس بعلبك - القائم لطرد تنظيم «داعش» منها - ملازمة، وإن هذه المرة بإداة مختلفة هي الجيش. بل تظهر الحرب المقبلة طبيعية. لا تحتاج الى توقيت منفصل عن معركة عرسال

نقولاً ناصيف

مع ان حرب جرود رأس بعلبك، القاع توشك على الاندلاع، الا ان نذائرها بدأت بطيئة من خلال محاولات جس نبض متبادلة، يومية تقريباً، بين الجيش وتنظيم «داعش» منذ توقفت الاعمال العسكرية في عرسال صباح الخميس المنصرم. من دون ان تكون حُتمت المرحلة الاولى في جرود الزبداني والقلمون في الداخل السوري، كان من المتعذر لحرب الجرود اللبنانية، المعروفة بحرب خطوط القمم من عرسال الى رأس بعلبك، ان تنتهي بإخراج مسلحي «جبهة النصرة» وتنظيم «داعش» من السلسلة الشرقية، واستعادة البلاد سيطرتها على حدودها. بذلك لم ينفصل ما بدأ في الاراضي السورية بغرفة عمليات مشتركة للجيش السوري وحزب الله عما استكمله حزب الله منفرداً في المقلب اللبناني من جرود عرسال. ومن غير ان يخفى العنوان الاقليمي العريض الذي يبرز العملية العسكرية المشتركة قبل اسبوع، سارع خصوم

حزب الله، اللبنانيون، على الفور الى التفكير في الطريقة التي سيعوّل عليها لـ «تقريش» نتائج حرب الجرود في الداخل اللبناني، والثمن السياسي الذي قد يطلبه في وقت لاحق.

ليست هذه وجهة نظر رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يخالف الرأي القائل ان لا اجماع على خوض حزب الله معركة الجرود. يقول: «غير صحيح. بلى هناك اجماع على ما فعل. معارضة البعض تؤكد القاعدة. الاستثناء هنا يؤكد القاعدة. موقف هؤلاء من دخول حزب الله في الحرب السورية لا يزال نفسه. لم يتغير قبل حرب الجرود ولن يتغير إبانها ولا بعدها. الآن نحن في صدد ارض لبنانية محتلة يقتضي تحريرها».

على انه لم يستبعد. من غير ان يجزم. ان يكون حزب الله في معركة جرود رأس بعلبك. القاع في الموقع الذي كان عليه الجيش في معركة جرود عرسال. يرى بري ان الدور رئيسي، وقد يكون وحيداً، للجيش في المعركة المقبلة.

على ان اكثر من سبب من شأنه تغليب البعد الاقليمي لحروب الجرود بشقيها السوري واللبناني على بعد لبناني، من المفترض ان الوضع المحلي سيتأثر بما حدث، ويترك تالياً تداعيات على توازن القوى بين الاقراء اللبنانيين. الواضح ان البعد الاقليمي هذا يرتبط مباشرة بعلاقة التحالف بين النظام السوري وحزب الله من خلال خط الامداد العريض الممتد بين لبنان وسوريا عبر السلسلة الشرقية، ناهيك بان كليهما عدّ الارهاب يستهدفه في محاولة قطع الاوصال ابرزها احتلال الجرود: اول الاسباب تلك، سقوط المعادلة التي كان طرحها الغرب المناوئ للنظام السوري عندما وضع

رأس الرئيس بشار الاسد في كفة و«داعش» في الكفة المقابلة بحيث تكون إطاحتها مترامنة، ويخرجان معاً من الصراع داخل سوريا كي تنشأ سوريا جديدة في منأى عنهما. في الاشهر الاخيرة غادر الغرب وجهة نظره تلك حينما لم يعد يبصر اقضاء الاسد اولوية، ولا إسقاطه مستعجلاً، بعدما باشر التحالف الدولي حملته العسكرية على التنظيم الارهابي في العراق وسوريا في آن. وها هو يقترب الآن من القضاء عليه نهائياً بعدما اضحى مشكلة في ذاته وخطراً يتهدهه على نحو مباشر. عنى ذلك أيضاً. الى اشعار آخر على الاقل. ان

الرئيس السوري لا يزال في صلب معادلة تسوية الحرب السورية بوجهيها العسكري والسياسي. ثانيها، لم يكن من السهولة بمكان فصل تنظيم «الدولة الاسلامية» عن اي من الفصائل الاسلامية المتطرفة، كما عن المعارضة السورية المسلحة في السنوات الثلاث الاولى من الحرب، لو لم يعلن «داعش» دولة الخلافة الاسلامية عام 2014 ووضع نفسه وجهاً لوجه ليس مع النظام السوري المنهك في الحرب فحسب، بل ايضاً مع انظمة الدول العربية الاسلامية وتركيا التي تعاطفت مع المعارضة السورية ورامت اطاحة نظام الاسد ودعمت بقدرات هائلة



مقالة

توقيت خاطئ

غسان سمود

الوجه الأبرز للشراكة المتواصلة منذ الاستقلال بين جميع الطوائف الدينية والنظام السياسي هو المؤسسات التربوية. لا يكتفي النظام السياسي بفعل كل ما يلزم للحؤول دون مزاحمة التعليم الرسمي للتعليم الخاص، ولا يكتفي بكل الإعفاءات الضريبية التي يقدمها للمؤسسات الدينية، بل يذهب أبعد من ذلك بكثير: بدل أن تدعم الدولة التعليم الرسمي بكل قدراتها لأن التعليم الجيد (وليس أيّ تعليم) هو حق للجميع، تدفع الحكومات المتعاقبة أكثر من 240 مليار ليرة سنوياً لمؤسسات التعليم الخاص، كبدلات منح تعليمية لأعضاء الأسلاك الأمنية والعسكريين والأساتذة والموظفين، إضافة إلى دعم المدارس الخاصة بمبلغ كبير آخر من صناديق تعاضد القضاة وأساتذة التعليم الجامعي وموظفي مجلس النواب والنواب. بدل إنفاق الأموال على تحسين التعليم الرسمي، تهمله الحكومات منذ الاستقلال وتدفع مئات المليارات سنوياً للمدارس الخاصة. أنفقت الدولة مئات ملايين الدولارات في السنوات

العشرين الأخيرة لتأهيل المدارس الرسمية وتجهيزها واستحداث مبان جديدة، لكنها بدل أن تدفع المزيد وتضع خطة طوارئ لتأمين جودة التعليم المطلوبة في هذه المدارس، تقوم بكل بساطة بدفع الأموال لموظفيها من أجل تعليم أبنائهم في مدارس أخرى. من حق الموظفين تأمين تعليم جيد لأبنائهم طبعاً، وقد فعلت الدولة ما يلزم لتحقيق ذلك في ظل تدني أجور الموظفين. لكن لا يتعلق الأمر بهذه المجموعة أو تلك: من حق جميع المواطنين أن يحصلوا على تعليم جيد لأبنائهم، وبدل إنفاق الدولة 240 مليار سنوياً لتعزيز خزينة المؤسسات التعليمية الخاصة كان بوسعها إنفاق المبلغ على تحسين جودة التعليم الرسمي ليستفيد منه كل المواطنين، بلا استثناء. فمن حق الموظفين والعسكريين والقضاة الحصول على تعليم جيد لأبنائهم، لكن لا يمكن الدولة الاستمرار في تمييز مواطن عن آخر: وما هو حق لموظفي القطاع العام والمعلمين والأساتذة والقضاة والأمنيين والعسكريين. يحق أيضاً لأبناء المزارعين والحرفيين وصغار الصناعيين وسائقي الأجرة...

اللافت أنه رغم رشوة النظام السياسي لأصحاب المدارس الخاصة بآلاف السيارات، لا يشجع أصحاب هذه المؤسسات أو يخجلون ولا يقولون إن النظام السياسي يمر بمأزق شعبي يستوجب منا الرفق به باعتباره «مناً ونحن منه». لا أبدأ. يطل منسق اتحاد المؤسسات التربوية الأب بطرس عازار، في مقابلة تلفزيونية، ليقول ثلاث عبارات في أقل من عشرين ثانية، تختصر ما يدور في «عقل» هذه المؤسسات. فهو قال إن الزيادة على الأقساط المدرسية يمكن أن تتجاوز 28 بالمئة (رغم أن زيادة الرواتب وفق السلسلة لا تصل إلى 28 بالمئة)، وهو قال إنه يمثل مؤسسات لا تتوخى الربح، لكن القانون سمح لها باقتطاع 35 بالمئة من الميزانية لمصلحة تطوير المدارس وتأمين المستلزمات التشغيلية. وعليه ستدفع الدولة، وفق عازار، للمعلمين في القطاع العام، فيما سيدفع الأهل في القطاع الخاص، كأنه لا يعلم أن الأهل في المدارس الخاصة أربعة أنواع: مجموعة صغيرة جداً لديها ما يكفي من المال للتعامل بلا مبالاة مع زيادة الأقساط أو نقصانها. مجموعة أكبر تكافح وتضطر أحياناً

كثيرة إلى بيع أرض أو رهنها من أجل إكمال تعليم أبنائهم، ويصعب تخيلها تتعايش مع زيادة جديدة في الأقساط. مجموعة تستفيد من المساعدة التي تقدمها الشركات المتوسطة والكبيرة لموظفيها من أجل تعليم أبنائهم، لكن غالبية هذه الشركات تعاني منذ أكثر من عامين ضائقة مالية، ولا يمكن تخيلها تغامر بزيادة مخصصات التعليم، من دون زيادة فواتيرها على المستهلكين أيضاً.

أما المجموعة الرابعة (ربما تكون الأكبر)، فتحصل من الدولة على جزء مما تدفعه كاقساط للمدارس. ولا يمكن والحال هكذا في عهد الإصلاح والتغيير سوى تخيل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يشعر بهذا الوجد الشعبي المتفاقم ويرفض ابتزاز المدارس المتواصل، فيبلغ وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد، بالتنسيق مع الوزارات المعنية، اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى وقف الدعم الحكومي للتعليم الخاص وضخ الأموال بسرعة في خطة إنقاذية عاجلة لتحسين التعليم الرسمي، ليتضح ماذا سيبقى لعازار عندها وما يمكنه فعله. المافيا التربوية نمت